

شدة القمع في العراق تزيد من حماسة الحراك

بغداد - خرج حمزة في الأول من أكتوبر إلى شوارع بغداد للمطالبة بحياة كريمة، لكنه عاد بفجوة في ظهره وكسر في عموده الفقري، وساق مشلولة. ويقول الشاب البالغ من العمر 16 عاماً بصوت بالكاد يمكن سماعه "هذه تضحية من أجل العراق. ولو أستطيع أن أمشي، أعود الآن إلى التظاهرات"، فيما واصل المحتجون تحركاتهم وسخروا من مبادرة سياسية مدتها 45 يوماً للاستجابة للمطالب.

ويسخر المظاهرون من مهلة الـ45 يوماً، ويشككون في إمكانية أن تقوم حكومة خلالها بما لم تتمكن من إنجازه في الـ16 عاماً.

وأُسفرت عملية قمع الاحتجاجات المناهضة للحكومة التي انطلقت في بغداد ومدن جنوبية عدة في الأول من أكتوبر عن إصابة ثلاثة آلاف شخص على الأقل بإعاقات دائمة، بحسب إحصاءات منظمة "تجمع المعوقين في العراق" غير الحكومية.

ويضيف ذلك عبثاً على كاهل بلد تتسبب الأمم المتحدة إلى أنه بين الدول التي فيها أكبر معدلات الإعاقة في العالم. وتعتبر موجة الاحتجاجات الجارية في العراق والتي دخلت الأربعة يومية السابعة والعشرين ضد فساد الطبقة السياسية، الأكبر والأكثر دموية في البلاد منذ عقود، وتستخدم فيها قنابل الغاز المسيل للدموع والرصاص الحي والمطاطي والقنابل الصوتية.

3000

شخص أصيبوا بإعاقة دائمة منذ بدء الاحتجاجات في الأول من أكتوبر الماضي

ووجهت منظمات حقوقية انتقادات للقوات الأمنية العراقية لإطلاقها قنابل الغاز المسيل للدموع من مسافة قريبة، ما أدى إلى وفيات وإصابات "مروعة"، إذ تخترق تلك القنابل الجمجم والصدور. في الرابع من نوفمبر، أصيب نحو 20 متظاهراً بينهم حمزة، بالرصاص الحي في بغداد. اخترقت الرصاصات عدة حمزة، وخرجت من ظهره مخلقة فجوة كبيرة، فيما أصابت رصاصتان أخريان ساقه.

ويقول والده أوبوليث إن حمزة وصل إلى مستشفى قريب وكان دمه سال بغزارة وقلبه يكاد يتوقف. ويروي الوالد الذي وصل إلى المستشفى بعدما اتصلت به القوات الأمنية من هاتف حمزة، أن الأطباء استخدموا جهاز الصدمات الكهربائية وأربع وحدات دم وادخلوا حمزة إلى غرفة العمليات، ويقول "كان ميتاً، الأطباء أعادوه إلى الحياة". وكشفت الأشعة المقطعية والتقارير الطبية التي أظهرتها عائلة حمزة، عن كسور متعددة في أسفل العمود الفقري، ما أدى إلى حدوث شلل في الساق اليمنى.

ويشير الوالد إلى أن حمزة عاد الآن إلى المنزل حيث يعيش على جرجات ثابتة من المخدر ومسكنات الألم، وفي بعض الأحيان يصرخ من الألم ليلاً. وللعراق

نحن ولدنا لنموت".



أضرب فلنسنا نخشى السوط والوجع، أضرب لأنك تبدو خائفاً جزاً

تاريخ طويل من النزاعات الدامية، من حرب مع إيران بين عامي 1980 و1988، مروراً بالغزو الأميركي للبلاد في 2003 لإطاحة نظام صدام حسين، ومعارك طائفية، وصولاً إلى المعارك ضد تنظيم الدولة الإسلامية.

كان لكل نزاع ضحاياه، وبين الضحايا في كل مرة "الجرحي" وهم الآلاف من الذين أصيبوا بإعاقة دائمة. وبحسب تعداد لـ"تجمع المعوقين في العراق"، يبلغ عدد المعوقين في البلاد أكثر من ثلاثة ملايين شخص، وهو ما يتقارب مع إحصاءات أخرى لمنظمة دولية وحقوقية. وتشير وزارة التخطيط العراقية إلى وجود أكثر من مليوني معوق في 13 محافظة من أصل 18.

ويقول رئيس التجمع موفق الخفاجي "هناك تزايد مستمر لحالات العوق، نخرج من أزمة وندخل في أخرى". وفي ظل غياب الأرقام الرسمية، يشير الخفاجي إلى أن فريقه يضطر إلى الاتصال بالمستشفيات والتواصل مع العائلات في بغداد والمدن الجنوبية، لتحديد عدد الأشخاص الذين تعرضوا لتشنجات أو عمليات بتر في الشهر الماضي. ويعتبر أن رقم ثلاثة آلاف شخص، ليس إلا إحصاء تقديرياً، إذ إن الرقم قد يكون أعلى بكثير.

وعلى الرغم من أن العراق طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فإن المعوقين يعانون من ضعف الخدمات الصحية، ونقص في فرص العمل، وتهميش اجتماعي. لذلك، نظمو مسيراتهم الخاصة في بغداد كجزء من حركة الاحتجاج الكبرى، مطالبين بتحسين الرعاية الحكومية لهم.

ويقول الخفاجي "البنية التحتية في العراق غير ميسرة أصلاً للأشخاص غير المعوقين. نحتاج أكثر من حبر على ورق". وقتل أكثر من 330 شخصاً، وأصيب 15 ألفاً على الأقل بجروح، منذ بدء الاحتجاجات في الأول من أكتوبر، مع إجماع كبيرين عن الذهاب إلى المستشفيات خوفاً من الاعتقالات. وأدى ذلك إلى التهاب بعض الإصابات، ما أزعج في بعض الحالات المرضى والأطباء على بتر أعضاء من الجسم، بحسب ما تقول فرح، وهي طالبة طب تبلغ من العمر 19 عاماً وتعمل بشكل تطوعي في ساحة التحرير، المركز الرئيسي للتظاهرات في وسط بغداد.

ويتذكر علي عمشة، وهو يجلس في عيادة علاجية ميدانية في ساحة التحرير وتغطي خده الأيمن ضمادة، ليلة الرابع والعشرين من أكتوبر، مشيراً إلى أنه في تلك الليلة، سمع طلقات نارية على جسر في بغداد، وشاهد المئات من المحتجين يفرّون مذعورين. ويقول عمشة (30 عاماً)، وهو أب لأربعة أطفال وعاطل عن العمل، إنه بعد ذلك، شعر بدوار ووقع أرضاً بعد انفجار قنبلة صوتية إلى جانبه. واستعاد وعيه في مستشفى قريب بعد ساعة واحدة، لكنه لم يستطع سوى فتح عينه اليسرى، بعدما فقد الأخرى بشظية.

ويقول "إنهم يحاولون ردع المظاهرين، ولكن الناس يزدادون حماسة. الشعب العراقي تحمّل كل شيء. نحن ولدنا لنموت".

عن الترفيع في سعر الوقود، في ظل أزمة اقتصادية حادة تعاني منها البلاد التي ترزح تحت وطأة عقوبات أميركية كبيرة على خلفية برنامجها النووي والبالستي.

وبدأت التظاهرات بقطع طرقات رئيسية في طهران وخارجها، لكنها امتدت سريعاً إلى 40 مدينة ومنطقة أخرى، وأحرقت خلالها محطات للوقود وهاجمت مراكز للشرطة وتعرضت مناجر للتخريب. وتأتي هذه الأحداث في وقت يشهد الخليج منذ مايو الماضي سلسلة هجمات ضد ناقلات نفط، بينما تعرضت منشآت شركة أرامكو النفطية إلى ضربات بالصواريخ والطائرات المسيّرة في 14 سبتمبر، تبنتها ميليشيا الحوثي المدعومة إيرانياً. ودخل الصراع الثاني خلال الأشهر الأخيرة مرحلة جديدة، إذ بدأ البلدان على وشك الانخراط في مواجهة عسكرية مباشرة، على خلفية الهجمات ضد ناقلات النفط ومنشآت أرامكو. وقال الملك السعودي في خطابه "على النظام الإيراني أن يدرك أنه أمام خيارات



رسائل حازمة

العاهل السعودي: إيران تقوض كل فرص السلام والأمن في المنطقة

السعودية مستعدة للدفاع عن شعبها بكل حزم ضد أي عدوان

الرائدة على مستوى العالم". وأضاف أن هذا الأمر سيؤدي إلى جلب الاستثمارات المحلّة وبورصة أجنبية لم تتخذ، لكنها أعلنت مؤخراً أن خطط الطرح خارج السعودية مؤجلة. والاحتساب العام لأرامكو هو حجر الزاوية في برنامج الإصلاح الاقتصادي لولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان المسمّى "رؤية 2030". ويسعى المسؤولون إلى استقطاب عشرات المليارات من الدولارات لتمويل مشاريع ضخمة ضمن هذا البرنامج الطموح. وتنازل الطرح عدة مرات بفعل إصرار الأمير محمد بن سلمان على تقييم الشركة بتريليوني دولار.

ورأى الملك سلمان أن اكتتاب أرامكو "سيعزّز من الشفافية ومنظومة الحوكمة في الشركة بما يتماشى مع المعايير الدولية".

وفي الأول من أبريل الماضي، فتحت أرامكو دفاتر حساباتها للمرة الأولى منذ تأميمها قبل 40 عاماً، لوكالتي "فيتش" و"موديز" الدوليتين للتصنيف الائتماني، في إطار استعداداتها لجمع الأموال من المستثمرين.

وبعد أسبوع من ذلك، رفعت الشركة سعر قيمة سنداتاتها من 10 إلى 12 مليار دولار بفصل ازدياد الطلب على هذه السندات.

وحققت الشركة العملاقة أرباحاً صافية بلغت 111 مليار دولار العام الماضي، لتفوق على أكبر خمس شركات نفطية عالمية، وبلغت العائدات 356 مليار دولار.

وأعلنت المجموعة النفطية العملاقة أنها ستبيع 1.5 بالمئة من أسهمها بناء على نطاق سعري للسهم الواحد بين 8 و8.5 دولار، ما يعني أن قيمة الاكتتاب ستتراوح بين 24 مليار دولار و25.6 مليار دولار.

جدية، وإن لكل خيار تبعات سيحتملها هو نتاجها، والمملكة لا تشد الحرب لأن يدها التي كانت دوماً ممتدة للسلام أسمن من أن تلحق الضرر بأحد، إلا أنها على أهبة الاستعداد للدفاع عن شعبها بكل حزم ضد أي عدوان". وتابع "النظام الإيراني أضف إلى رصيده الإجرامي الاعتداء التخريبي وطرحت المملكة اقتتاباً عامياً وناقلات نفط، والتزمتا كعادتنا بالحكمة في التصدي لهذه الأعمال الجبانة".

واستدرك "المملكة تعرضت لـ286 هجوماً صاروخياً باليستياً و289 بواسطة طائرات مسيرة ولم يؤثر ذلك على مسيرتها التنموية ولا حياة المواطنين والمقيمين فيها بفضل من الله ثم بفضل منسوبي القطاعات العسكرية والأمنية".

وطرحت المملكة اقتتاباً عامياً لشركة أرامكو النفطية العملاقة تسعى الحكومة السعودية من خلاله إلى جذب الاستثمارات وخلق الآلاف من الوظائف.

وقال الملك في أول تصريح له حول الاكتتاب إن "إعلان طرح جزء من أسهم أرامكو سيشجّع للمستثمرين داخل المملكة وخارجها للمساهمة في هذه الشركة

الرياض - دعا العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز، خلال كلمته في مجلس الشورى، إيران مسؤولية تقييض كل فرص الأمن والسلام في المنطقة من خلال أجهنتها التخريبية وعربدتها في المنطقة عن طريق ميليشياتها في اليمن والعراق ولبنان وسوريا. وتأتي تصريحات العاهل السعودي في وقت يشهد فيه الخليج منذ مايو الماضي هجمات ضد ناقلات نفط وتعرض منشآت شركة أرامكو النفطية إلى ضربات بالصواريخ والطائرات المسيّرة في 14 سبتمبر، تبنتها ميليشيا الحوثي المدعومة إيرانياً.

واوضح الملك سلمان في خطاب أمام مجلس الشورى "تأمل أن يختار النظام الإيراني جانب الحكمة، وأن يدرك أنه لا سبيل له لتجاوز الموقف الدولي الراض لممارساته إلا بترك فكره التوسعي والتخريبي الذي الحق الضرر بشعبه قبل غيره من الشعوب".

وقال "لقد عانت المملكة من سياسات وممارسات النظام الإيراني ووكلائه التي وصلت مؤخراً إلى نروة جديدة من الأعمال المنهجية والمتعمدة لتقويض كل فرص السلام والأمن في المنطقة". وتحظى إيران بنفوذ كبير في لبنان والعراق وسوريا واليمن عبر ميليشيات مؤيدة لها.

واندلعت مؤخراً في لبنان والعراق تظاهرات منددة بالطبقة السياسية الحاكمة. كما اندلعت تظاهرات في إيران الجمعة الماضي بعد ساعات من الإعلان عن الترفيع في سعر الوقود، في ظل أزمة اقتصادية حادة تعاني منها البلاد التي ترزح تحت وطأة عقوبات أميركية كبيرة على خلفية برنامجها النووي والبالستي.

وبدأت التظاهرات بقطع طرقات رئيسية في طهران وخارجها، لكنها امتدت سريعاً إلى 40 مدينة ومنطقة أخرى، وأحرقت خلالها محطات للوقود وهاجمت مراكز للشرطة وتعرضت مناجر للتخريب.

وتأتي هذه الأحداث في وقت يشهد الخليج منذ مايو الماضي سلسلة هجمات ضد ناقلات نفط، بينما تعرضت منشآت شركة أرامكو النفطية إلى ضربات بالصواريخ والطائرات المسيّرة في 14 سبتمبر، تبنتها ميليشيا الحوثي المدعومة إيرانياً. ودخل الصراع الثاني خلال الأشهر الأخيرة مرحلة جديدة، إذ بدأ البلدان على وشك الانخراط في مواجهة عسكرية مباشرة، على خلفية الهجمات ضد ناقلات النفط ومنشآت أرامكو. وقال الملك السعودي في خطابه "على النظام الإيراني أن يدرك أنه أمام خيارات

الرياض ترفض موقف واشنطن من الإستييطان

الأكبر من الدول وكذلك مع قرارات مجلس الأمن الدولي. وعادة ما تستخدم الولايات المتحدة حق النقض لمنع صدور قرارات من مجلس الأمن ضد إسرائيل، لكن الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما أشار في الأسابيع الأخيرة من ولايته غضب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو بالسماح بصدور قرار مجلس الأمن الرقم 2334 الذي يعتبر المستوطنات الإسرائيلية "انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي". وقال بومبيو إن الولايات المتحدة ترفض المقاربة التي اعتمدها إدارة أوباما، نافياً في المقابل أن تكون الخطوة بمثابة إعطاء الضوء الأخضر لإسرائيل لبناء مزيد من المستوطنات.

حول قوانين الحرب إقامة المستوطنات مناقضا لكل المبادئ الدولية. وعبر مصدر مسؤول في وزارة الخارجية السعودية بحسب ما نقلت عنه وكالة الأنباء الرسمية، عن رفض المملكة التام لتصريحات الحكومة الأميركية بشأن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية". واعتبر أن "قيام إسرائيل ببناء المستوطنات يعد مخالفاً لقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي، ويقف عقبة أمام تحقيق السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وحل الدولتين". ويضع هذا التصريح الولايات المتحدة في موقف متناقض مع القسم

الرياض - أعربت السعودية الأربعة عن رفضها لموقف الولايات المتحدة من المستوطنات الإسرائيلية، معتبرة أن بناء هذه المستوطنات عقبة أمام تحقيق السلام مع الفلسطينيين. وكان وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو أعلن الإثنين أن بلاده لم تعد تعتبر المستوطنات الإسرائيلية "غير متسقة مع القانون الدولي" في تحول في السياسة الخارجية الأميركية. وكانت السياسة الأميركية تعتمد، نظرياً على الأقل، على رأي قانوني صادر عن وزارة الخارجية في عام 1978 يعتبر أن إقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية يتعارض مع القانون الدولي، يعتبر ميثاق جنيف الرابع